المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: سبل تعزيز الامن المجتمعي في العراق
اسم الكاتب: م.م. ايات علي صافي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6602
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سبل تعزيز الامن المجتمعي في العراق

م.م ايات علي صافي
الجامعة المستنصرية–كلية العلوم السياسية
ayat-ali@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

لقد مثلت حالة عدم وضوح السياسات العامة لادارة الدولة في العراق حالة من الانفلات الأمني لفترات مختلفة اثر واضح في التأثير على العلاقات الثنائية بين الدول ،وأصبحت ظاهرة خطره بل وأصبحت سبباً للتدخل في شؤون العراق تحت مسميات حفظ الامن الداخلي ،ان هذه الحالة سوف يكون لها تأثير قريب وبعيد المدى على استقرار السياسة العامة في ضوء التدخلات المباشرة ،وبالتالي انعكاسه على التماسك الاجتماعي للدولة ولاسيما التدخل العشائري والاجتماعي واللغوي احدى سمات السياسة العامة في العراق .

الكلمات المفتاحية: الانفلات الأمني ،الجماعات المتطرفة ،المؤسسة الامنية، النزاعات العشائرية.

The Methods of Consolidating the Societal Security in Iraq

Assist Lecturer: Ayat Ali Safai
University of Al-Mustansiriya- Collage of Political Science
ayat-ali@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

The lack of clarity in the public policies of Iraq represented a state of insecurity for various periods. This had a clear impact on the country's bilateral relations. It has become a dangerous phenomenon, and even a reason for interference in Iraqi affairs under the name of maintaining internal security. This situation will have a short- and long-term impact on the stability of the state’s public policy. Consequently, it will be reflected in social cohesion, especially tribal, social, and linguistic perspectives, which is a feature of public policy in Iraq.

Keywords: Lawlessness, Extremist Groups, Security Institution, Tribal Conflicts.

المقدمة:-

لقد اصبح الامن المجتمعي الهاجس الأكبر في حياه كل فرد للعيش في المجتمعات البشرية سواء كانت تلك المجتمعات المتطورة اقتصادياً او المجتمعات المتخلفة فالحاجة الى الامن لمفهومه الواسع يشمل جمع بني البشر الذين يعانون من مخاوف متعددة منها ما هو اقتصادي او سياسي او اجتماعي اوديني بوضع جمله من الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاجتماعية ستهدف الى توفير الامن الشامل الذي يحيط بالفرد والمجتمع ،لذا يعد مفهوم وموضوع الامن المجتمعي في العراق من اخطر المواضيع الذي يمكن ان يكتب عنه بحكم اختلاط بين ما هو سياسي واقتصادي وامني واجتماعي وثقافي وحضاري لذلك يهدف البحث الى بيان اهمية الامن المجتمعي وضرورة الاخذ به لكي يكون العراق كما تمنى افراده متماسك فالدولة القوية تأتي من مجتمع قوي تمثله ويمثلها خير تمثيل.

أهمية البحث :-

تنبع أهمية البحث من ان الامن المجتمعي هو من الاهمية بمكان في المجتمعات البشرية لان اساس الامن هو البشر والمجتمع وضرورة تطبيق مفهوم الامن المجتمعي على العراق وشعبه لكي يكون هناك اساس قوي يساهم في إرساء اسس الدولة القوية ويعزز الامن المجتمعي فيها .

إشكالية البحث:-

تركز الدراسة على تحديد وضبط مجال التأثير الذي تلحقه المعوقات والخلافات المجتمعية من مظاهر قيمه تؤكدها درجه عدم الاستقرار الداخلي في الدولة .

فرضيه البحث:-

ان سياسات الاستبداد وعدم التوزيع العادل للثروات وعدم وضوح السياسة العامة في مواجهة التحديات التي تواجه متطلبات تحقيق الامن المجتمعي هي العامل الجوهري في اثاره الهويات داخل الدولة وتعدد وتنوع مظاهرها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الامر الذي تجسد في النموذج العراقي .

منهجية البحث : -

تم إستخدام المنهج التأريخي في هذا البحث لمعرفة تطور مفهوم الامن المجتمعي إضافة الى إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف دور السياسة العامة في ترسيخ الامن المجتمعي وتحليل تأثيرها على السياسة العامة للدولة .

المبحث الأول / مفهوم الامن المجتمعي

المطلب الاول :- تعريف وماهية الامن المجتمعي

اذا كان الامن يعد مفهوماً مركباً وشاملاً فان استراتيجيه تحقيقه بدورها ذات ابعاد وجوانب متنوعه ومتكامله، فالامن يشكل منظومة على المستوى الفكري واستراتيجيه على المستوى الواقعي، بمعنى ان هناك مقومات فكرية(القيم) وموضوعيه (الركائز)لتحقيق غايه الامن ولان الامن حصيلة مستويات من الاستقلال الخارجي والاستقرار الداخلي معاً لذلك فان مسأله تعريف الامن لايعد امراً هيناً لانه من المفاهيم غير المتفق عليها بصوره عامة فالامن هو التنمية وبدون التنمية لا يكون هناك امن وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي من أي تحدي اوصعوبة اما الامن المجتمعي فهو مفهوم يعبر عن ان يعيش الفرد حياه اجتماعية امنه مطمئناً على نفسه وعلى مكانه الذي يعيش فيه هو محصله جميع الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع ضد كل تحدي من تقدمه لتحقيق أهدافه بما يتوفر لديه من إمكانيات وقدرات متاحه ،وهو أيضا مجموع الإجراءات والخطط التي تتخذها الدولة لتأمين المجتمع من خلال استغلال كامل الطاقات المختلفة لتحقيق الحياه الكريمة لكافه مواطنيها،وقد استخدمت مفوضيه الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان مفهوم مرافق لمفهوم الامن المجتمعي والذي عرفته بانه حماية الحريات وحماية الناس من الأوضاع والاخطار الطارئه والعامة وخلق النظم السياسية والبيئيه والاقتصادية والعسكرية التي تمكن الناس من العيش بكرامة ،وبأعتقادنا فان مفهوم الامن المجتمعي يرتبط بالاستقرار وعدم الخوف وفي حالة توفر منظومة متكامله من الامن بابعاده الامن النفسي والامن المكاني والامن الغذائي والامن الصحي والامن الفكري (الايوبي ٢٠٠٨ ، ١٥).

المطلب الثاني :- ابعاد الامن المجتمعي

لقد تطور مفهوم الامن المجتمعي نتيجة لتطور الفكر الاستراتيجي حيث كان ينظر سابقاً الى امن الدول حصراً ثم انتقل الى الاهتمام بامن الناس (الامن الإنساني) المرادف لمفهوم الامن المجتمعي

الشامل الذي يتضمن كافه الإجراءات التي تؤدي الى تهيئه ظروف الحياه المستقرة من خلال تحقيقها الابعاد التالية (محمود ٢٠٠١ ، ٣٠):-

١-**البعد السياسي** : والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وتحقيق اعلى درجات من الاستقرار وحماية مصالحها العليا واحترام الرموز الوطنيه وعدم اللجوء الى طلب الرعايا من جهات اجنبيه او العمل وفق اجنده غير وطنيه وممارسه حريه التعبير والرأي وفق القوانين والانظمه بالوسائل السلميه لتحقيق اعلى درجات العدالة والمساواه.

٢:**البعد الاقتصادي:** والذي يهدف الى توفير وسائل العيش الكريم وتلبيه الاحتياجات الاساسيه ورفع مستوى الخدمات واحسين ظروف المعيشه واتاحه المجال لممارسته العمل الحر في اطار التشريعات والقوانين القادره على مواكبه روح العصر ومتطلبات الحياه وتطوير البنو التحتيه في مختلف المجالات.

٣:**البعد الاجتماعي** : والذي يهدف الى توفير الامن للمواطنين بالقدر الذي ينمي لديهم شعوراً بالانتماء والولاء لوطنهم واستغلال كافه المناسبات الوطنيه لتحقيق شعور الانتماء الوطني والعمل على تشجيع انشاء مؤسسات المجتمع المدني ومراعاه أوضاع الفئات المهمشه وخلق حالة من التكيف والتوازن الاسري،والسعي لايجاد بيئه امنه وسليمه للعيش المشترك للمجتمع وحماية الفئات الأكثر عرضه للعنف مثل النازحين والأطفال والنساء وتقرير الصحه المجتمعيه من خلال توفير كل الوسائل والخدمات للشؤون الصحيه.

٤: **البعد المعنوي:** ويهدف الى احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساس في وحده الامه ومراعاه حريه الأقليات واحترام الفكر والابداع والاحتفاظ بالعادات والقيم والتي استقرت في وجدان الافراد.

وتجدر الاشاره الى ان هذه الابعاد يتم معالجتها وفق اربع مستويات هي امن الفرد وامن الوطن وامن الإقليم والامن الدولي اذ يسعى الفرد الى انتاج السلوك الذي يؤمنه من الاخطار المهدده لحياته او ممتلكاته واللجوء الى القانون لتوفير الامن مع الحرص الى عدم التعدي على حياه الاخرين اما امن الوطن فهو مرتبط باجهزه الدولة المتعدده التي تسخر كافه امكانياتها لحماية مصالحها ورعايها من الاخطار الداخلية والخارجية وهنا تأتي دور المسؤوليه المجتمعيه التي تتطلب من الافراد مسانده اجهزه الدولة في تمدد سياستها ،ويتحقق الامن الإقليمي من خلال تعاون دول الإقليم لحماية مصالحها بموجب اتفاقيات ثنائيه اومتعدده اما الامن الدولي فهو

يخص المنظمات الدوليه مثل الجمعيه العامة للأمم المتحدة او الوكالات المختصه ومايصدر عنها من قرارات ملزمه لكافه الدول الأطراف بهدف الحفاظ على الامن والسلم الدولي .

المطلب الثالث :- خصائص مفهوم الامن المجتمعي :

استناداً الى التحليل السابق يمكن القول ان هناك عده خصائص للامن المجتمعي تتمثل في (الحضيري ٢٠٠١ ، ٤٣):

١. الامن القومي هو خلاصه التفاعل بين عوامل داخلية واقليميه ودوليه تختلف العوامل الدخليه بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية المدعومه بقوى خارجية وبشرط ان تكون اهداف النظام السياسي معبره عن القيم الحقيقيه للشعب او تسمح للمؤسسات السياسية بتوفير قنوات المشاركه والعوامل الاقليميه الخاصه بعلاقات الدولة مع الدول المجاوره لها والعوامل الدوليه أي ابعاد علاقات الدولة في المحيط الدولي وطبقه علاقتها بالقوى العظمى .
٢. الامن المجتمعي له جانبان هما جانب موضوعي يمكن تحديد مكوناته وعناصره والتعبير عنها كمياً وجانب معنوي يتعلق بالروح المعنوية ومدى ارتباط الشعب بالنظام السياسي .
٣. الامن المجتمعي ظاهره ديناميكيه حركيه يتسم الامن المجتمعي بالحركه والتغير فهو ليس مرحله تصلها الدولة وتسفر عندها فلا يمكن اعتبار الامن حقيقه ثابته تحققها الدولة مره واحده والى الابد فلايمكن لاي دولة ان تتوقف عند مجموعه من الإجراءات والاعمال ترى انها تحقق من خلالها امنها المجتمعي بل هي تتابع باستمرار مايدور فيها وحولها اقليمياً ودولياً لتعدل من أوضاعها وتحركاتها لتحافظ على درجه الامن التي ترغب في تحقيقها .
٤. الامن المجتمعي حقيقع نسبيه وليست مطلقه لم يذكر التاريخ دولة تمكنت من السيطره على مقدرات العالم واحكمت سيطرتها عليه وثم حققت لنفسها الامن المطلق وهذا يعود لسبب واحد وهو ان الامن المطلق لدولة ما يعني التهديد المطلق لامن كل الدول المجاوره بل حتى الدول التي اختارت الحياد لاتعيش في امان مطلق ومن ثم فان ماتسعى اليه كل الدول عاده هو تحقيق الامن النسبي لها اخذه في نظر الاعتبار امن الدول المجاوره فهو يعبر عن نظام الحكم في الدولة بشكل أساسي او الايدلوجيا التي تأخذ فيها النخبه الحاكمه كلما تطرح تأثيرها على مفهوم الامن المجتمعي .

المطلب الرابع :- وسائل تحقيق الامن المجتمعي في العراق

وسائل الامن المجتمعي والتي تنقسم الى قسمين هما (ربيع ٢٠٠٤، ٤٥):-

١. الوسائل المعنوية :والتي تعتمد على التوجه والتربيه الرشيده والإرشاد الدائم وإصدار التشريعات والانظمه التي توضح حقوق الافراد والواجبات التي تؤذي من يخالفها او يخرج عنها ويأتي الايمان والعقيده في قمه هذه الوسائل المعنوية التي تؤمن الامن العام والخاص
٢. الوسائل المادية :تتمثل في الاجهزه والمؤسسات والوزارات التي تنشأها الدولة لرعايه الامن وتوفيره والحفاظ عليه ومراقبه الانشطه التي تخل به وملاحقه الافراد الذين يخرجون عليه وتأتي الدولة في قمه هذه الوسائل التي تأسست اصلاً لهذا الهدف ثم وزاره الداخلية ووزاره الدفاع اضافه الى العديد من المؤسسات الأخرى .

المطلب الخامس :- مقومات الامن الاجتماعي

١. سياده القانون :وصف الأمين العام للأمم المتحدة سياده القانون بانها مبدأ للحكومه يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصه بما فيها الدولة ذاتها مسؤولين امام قوانين صادره علناً واتخاذ كافه التدابير لكفاله الالتزام بمبادى سياده القانون والعدل في تطبيقه والفصل بين السلطات .
٢. التكافل الاجتماعي :ويعني المشاركه والتساند والتضامن (عبد الرزاق ، ٩٠) .
٣. التعايش السلمي :وهذا المفهوم يقود الى جمله معاني قد تتضارب فيما بينها واهمها:

- مدلول سياسي ايدلوجي :يحمل معنى الحد من الصراع والعمل على احتواء الاختلاف والتحكم في ادارة الصراع
- مدلول اقتصادي :يحمل معنى التعاون المستمر في العلاقه المبنيه مع الاخر في الجانب الاقتصادي
- مدلول ديني حضاري :يحمل معنى التعايش الديني والحضاري
- مدلول اجتماعي :ويحد من تطرف الصراعات العرقيه والتعصبيه والقبليه بين طبقات المجتمع ويعيش جميع البشر بسلام ونبذ الخلاف والصراع

٤. التسامح ونبذ العنف

٥. التعاون الاقتصادي ويبدأ من مستوياته الاوليه بين المواطنين في المنطقه الواحده الى التعاون بين الاقاليم في ذات الدولة الى التعاون بين الدرل نفسها فلايمكن لدولة مهما كانت امكانياتها ان تعيش طويلا وهي في عزله من غيرها من الدول.

٦. المواطنة ان مفهوم المواطنه الناشطه ليس مفهوماً جديداً ،لكن تراجع دور الدولة وقدرتها على القيام بمسوولياتها بات يرتب مسؤليات اضافيه على المواطنين ويستدعي مبادره نشطه منهم تأتي في اطار ثنائي دور المجتمع المدني بوصفه شريكاً والسلطة والقطاع الخاص وفي اطار السعي الى التنمية والحد من اثار العولمه وتداعيها (الركابي ١٩٨١ ، ١٠٤) .

المطلب السادس: مؤسسات تحقيق الامن المجتمعي

ان الامن المجتمعي يتطلب جهوداً منتظمه في المؤسسات سواء كامت رسميه او غير رسميه تسعى للنهوض بالمجتمع من هذه المؤسسات الاسره والتي تعد احد المكونات الاجتماعية في المجتمع وهي اصغر وحده اجتماعية للتنشئه وهي تتأثر وتؤثر سلباً وايجاباً بالانظمه الاجتماعية الأخرى المكونه للمجتمع ويأتي بعد الاسره المؤسسات التعليميه التي تلعب دور كبير في تدريب الافراد وتعليمهم وبهذا يمكن الوصول الى نتائج ايجابيه في المجتمع ،وثالثاً منظمات المجتمع المدني وهي جمعيات غير حكوميه يقوم بتأسيسها افراد المجتمع لرسم اهداف انسانيه وفي السنوات الاخيره عانى العراق من الصراعات والنزاعات فقد كان لابد من هذه المنظمات لتفعيل أسلوب الحوار والمفاوضات بين الأطراف ونبذ العنف والعمل مع الحكومه من اجل حل النزاعات بصوره وديه وسليمه دون اللجوء للحلول المسلحه مما يؤثر سلباً على التنمية وموارد البلاد ،كما تعمل بعض المنظمات على جلب الدعم المادي والتمويل من الدول المانحه ومن المنظمات العالميه لتمويل عملية تسويه الأمور التي سببت النزاع وبهذا تكون لجان مستقله لمتابعه نزع السلاح واعاده تعمير المناطق المتأثره بالحروب وتعزيز السلام بين الأطراف المتشاركه ،واخيراً المؤسسة الامنية وهي من اهم المؤسسات الخدميه في المجتمع اذ القى على عاتقها حماية افراد المجتمع وممتلكاتهم مما ينعكس ايجاباً على استقرار النظام وديمومته وبالتالي فهي تتصدر المؤسسات الخدميه الأخرى لانها تعمل على توحيد الامن المجتمعي وبعد عام ٢٠٠٣ تعرضت هذه المؤسسة الى انتكاسات متعدده نتيجه اعاده تشكيلها من قبل سلطة الائتلاف الموحد وتسييس بعض القيادات الامنية التي تستجيب لمرجعيات سياسية وقد يكون تسرب بعض المعلومات الحساسة التي تجعل من رجال الامن غير قادر على تنفيذ واجباته وهذا ما يسبب

ضعف الانتماء الوطني لدى رجال الامن والتدخلات السياسية في المنظومة الامنية وعدن تطبيق القانون على كافه المجتمع أدى ذلك الى فوضى امنية وانهيار لمنظومة القيم الامنية في المجتمع في تلك الفترة ولعل اهم المعوقات التي تعيق عمل المؤسسة الامنية هي الصراعات السياسية المتكررة اثناء تشكيل الحكومة العراقية خاصه في الأعوام الاخيرة ،اذ يسعى كل حزب ليشغل هذه الوزارة او تلك لاهميتها وحساسيتها في المجتمع وهذا ما افرز عنه تدهور الأوضاع الامنية في العراق وربما تتوقف تلك الفوضى بفصل سياسة الأحزاب عن المنظومة الامنية وبهذا تصبح المؤسسات الامنية مستقله لتكون بعيده عن كافه الضغوط المسلطة عليها وهذا ما ينعكس على ممارسه اعمالها على افضل وجه (المالكي ٢٠١٤،٧٥).

المبحث الثاني

ركائز الامن المجتمعي العراقي والتوافقات السياسية وتأثيرها على الامن الاجتماعي

١-اشباع الحاجات الضروريه للافراد من اجل ضمان امن اجتماعي راسخ في أي مجتمع يروم الرفاهيه الاقتصادية لمواطنيه فانه يتطلب وضع حلول جذريه لمؤشرات التخلف التي تعرقل مسيره النهوض والتنمية كنقص رؤوس الأموال وسوء ادارة المنشآت الخاصه بالقطاع العام وتدني مستوى دخل الفرد وسوء استخدام الموارد الاقتصادية القائمة وتفاقم الديون الخارجية والتبعيه الخارجية (القريشي ٢٠١٠، ٧٧)

٢- خلق بيئه تساعد الفرد على الاندماج والعيش المشترك ويعني الاندماج الاجتماعي ازاله الحواجز بين الجماعات المختلفة للعيش بشكل متضامن ،لقد افرزت العملية السياسية التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ والخطاب الديني الطائفي ثقافه التطرف والطائفية واستغل كل طرف من الأطراف المتعارضة الفرصة المناسبة للحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذلك ما زاد تعزيز الولاء للطائفية والدين والمذهب على حساب الولاء الوطني الشامل ،ان تركيبه المجتمع العراقي ذات تنوع طائفي وقومي وديني وقد اتبع ذلك صراعات بعيده المدى وقفت بوجه التطور والتقدم واحدثت فجوه كبيره في العلاقات القائمة في المجتمع على كافه الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية والعمل على تجاوز تلك المفاهيم التي جعلت من افراد المجتمع غير قادرين على مواكبه التطور والاستفادة من خبرات المجتمع او تبددها في صراعات اضعفت الارتباط مع بعضهم البعض وزادت ارتباط الفرد بطائفته و قوميته كل ذلك

يتطلب اعاده بناء المنظومة الثقافية والفكرية للفرد عن طريق غرس المفاهيم الصحيحة والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية للفرد عبر تشجيعه على التمسك بالطرق الصحيحة الاسلامية.

٣- تحقيق العدالة الاجتماعية وهي التوزيع العادل والمنصف لموارد المجتمع المادية والمعنوية باعتبارها ملكا لجميع افراد المجتمع وبناء على ذلك فان التطبيق السليم لمبادئ العدالة الاجتماعية يستوجب الاعتماد على ثلاثة محددات أولهما التوزيع المتوازن للموارد المالية على مختلف انحاء البلاد دون استثناء وثانيهما ضمان الحقوق والحريات العامة للجميع دون تميز او اقصاء وثالثهما ضمان التمثيل العادل لشرائح المجتمع وفئاته في الادارة العامة للدولة من غير استثناء جهة معينه بها وان من اهم أسباب غياب العدالة الاجتماعية هو تهديد السلم الاجتماعي واندلاع اعمال العنف والاضطراب بسبب غياب تطبيق مبادئ العدالة التي تعد المحرك الأساس لتفجير الأوضاع ولاسيما اذا كان المجتمع يتكون من اعراق عده لأنه سيصبح عرضه للاختراقات من الداخل والخارج اذ تقوم الفئات المظلومه بالانتقال من الاحتجاج العلني الى مرحله استخدام العنف والعصيان المسلح المقرون غالباً بتدخل خارجي .

٤ -التوافقات السياسية واستقرار الأوضاع الامنية: ان مفهوم الاستقرار في العلوم الاجتماعية يطلق على ثبات الوضع الاجتماعي الذي يحدث فيه تغير مفاجئ وبعباره أخرى عدم حدوث تغير مقصود من المجتمع نفسه اومن خارجه يقوم بتغير النسق وتوازنه فيتغير حالة وقد يخرج من الاستقرار والثبات الذي كان عليها الى حالة عدم الاستقرار والارتباك في مؤسساته الاجتماعية التي يسعى من خلالها الى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي ،لذلك فان تحقيقه مطلباً بكل موقف تجاه السلطة الحاكمه كما يصبح مقياس نجاحها قائماً على مدى كفاءتها في إنجازاتها

الامنية وقد عرف عدم الاستقرار او حالة اللامن بانها تؤكد كل مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة التي تؤدي الى عدم الاستقرار ومن هذه المؤشرات (عبد الفتاح ٢٠٠٥ ، ٨٥):

-عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة

-وجود حرب عصابات

-عدد الاضطرابات العامة

- عدد الازمات الحكوميه داخل البناء السياسي

-عدد عمليات التطهير التي تتم في احهزه الدولة

-عدد الثورات التي قامت داخل الدولة

-عدد القتلى الذين لقو مصرعهم في كل صور العنف المحلي

٥- تطبيق برامج وخطط التنمية المستدامة وتعني التنمية المستدامة النمو الذي يشهده المجتمع بواقع ثقافه الفرد وقدرته على تنفيذ الأدوار والمهام التي تقع على مسؤلياته لذا فان التنمية تعني الاستثمار في رأس مال البشري وقدرته للنهوض بواقعه وخبرات افراده ،ان تحقيق التوترات والاضطرابات الاجتماعية من ركائز التنمية المستدامة في المجتمعات الفقيره التي تعاني من بعض الأمور التي تطيح بالامن لذا تعمل على تسويه الخلافات بين المكونات الاجتماعية وضمان الحاضر والمستقبل ان محاوله تخليص الناس من الفقر والاستبعاد الاجتماعي من أولويات التنمية المستدامة ،وعلى ضوء ذلك فان جهود التنمية المستدامة لاسيما في بعدها الاجتماعي ينبغي ان تتركز على المناطق التي تمثل منبعاً للعنف والتوتر نظراً لقصور سكان هذه المناطق بالاقصاء والإهمال من السلطات المختصه ونتيجه لذلك فهم يحملون روح النقمه عليها بسبب ضروفهم السيئه المفتقره لابسط مقومات الصحه العامة ناهيك عن قله فرص التعليم والعمل ،وبذلك نلخص القول ان الاعتماد على احداث تنمية شامله يمثل رهاناً رابحاً في بسط الامن والاستقرار المجتمعي ،وتعميق ولاء المواطن لوطنه بدلا من ولائه للعرق او الطائفة او المنطقة (سعيد ٢٠٠٨ ، ١٥).

المبحث الثالث

المتغيرات المؤثره على الامن المجتمعي العراقي ومستقبل الامن المجتمعي العراقي

المطلب الاول : - المتغيرات المؤثره على الامن المجتمعي العراقي

ان المتتبع للشأن العراقي يجد ان المجتمع فيه يعاني من جمله من المشاكل منها ماهو داخلي والمصدر كأزمه السلطة مثلاً ومنها ماهو خارجي كالارهاب ،ومن جمله هذه المشاكل هي ماياتي (رمزي ٢٠٠٤ ، ٧٧) :-

١.ازمه عدم الاندماج : يعد تحقيق الاندماج بين المكونات الثقافية بمثابه الغاية الأهم في مشروع بناء الدولة والامه بحيث تجري عمليات الاندماج في شتى صعيد الدولة وكيلتها فهي تستهدف بناء كيان سياسي جديد يتمايز عن الكيانات والجماعات المكونة له ،فهو كيان مشترك من حيث شعور الافراد تجاهه بحسب المقاسمة والمشاركة

٢. الإرهاب :على الرغم من غياب تعريف واحد ومتفق عليه للارهاب في القانون الدولي فانه وصف عمل ما بأنه إرهابي لا يعني فقط ذلك الحدث يجمع بعض الخصائص لكن هذا

الوصف يعني انه لا يمكن قطعا تبريره باي سبب سياسي او فلسفي او عرقي او ديني ويعد هذا العنصر من العناصر العنيفة التي ضربت المجتمع العراقي وخلقت ملايين الضحايا بين قتيل ونازح

٣. ازمه السلطة :لم يتأصل مفهوم الدولة في العراق مثل بقيه الدول العربية في الوعي والممارسة العملية على قرار التأصيل الذي حدث للمفهوم الأوربي بعد عصر النهضة والثورة الفرنسية فلا يوجد الى حد كبير من التفاعل في الوعي بين النخب السياسية والمجتمع ،فالنخب السياسية تريد بقاء الوضع الراهن على ماهو عليه والوعي المجتمعي غائب بسبب التخلف الموروث تاريخيا ودور المثقفين من قبل السلطة السياسية ولم تجري محاولات جديه من قبل السلطة لصقل الوعي المجتمعي ونقله الى حالة متقدمة ورشيده ،ان حالة عدم الاستقرار التي يشهدها النظام السياسي في العراق تعكس وجود خلل في تركيبه النظام وفي علاقته مع بيئته الداخلية والخارجية

٤. الطائفية :استعمل هذا المصطلح بقوه في القرن التاسع عشر وذلك تحت تأثير عوامل خارجية وداخلية اقتربت بمراحل الاستعمار الغربي للعالم العربي ،وهو ما ادى الى حدوث نوع من التفاعل بين الواقع الداخلي المتمثل في الاختلافات المذهبية والطائفية من ناحيه والمؤثرات الخارجية التي استغلت هذه الاختلافات بشكل سلبي واخرجتها من اطارها المجتمعي الى اطارها السياسي

٥. الفساد: ان للفساد اثار مدمره على الفرد والمجتمع وله تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الباهظة وان الاثار المدمرة للفساد في العراق ليست مجرد قضية اخلاقية بل قضيه عامة يمثل الأثر الاجتماعي في القضاء على هيئه القانون وانهيار شديد في البيئة الاجتماعية والاقتصادية الى جانب الفساد الإداري يؤدي الى اعاده توزيع الدخول بشكل غير مشروع ويحدث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية الامر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي وتزيد من الاحتمالات حدوث التوتر وعدم الاستقرار السياسي (عبد الحميد ٢٠٠٨ ، ٤٠).

٦. الازمة الاقتصادية :يواجه للعراق ازمه مالية القت بظلالها على جميع مرافق الحياه الاقتصادية والاجتماعية وغيرها اضافه الو الصدمات المتكررة التي تحدث في أسعار النفط وارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار العراقي وخفض مساهمه قطاع الزراعة والصناعة في الاقتصاد العراقي وفي تعزيز الموازنة (محمد ٢٠١٤ ، ٥٥).

٧. الهجرة :يعد الوضع الإنساني والتهجير في العراق هو احد اكثر الاشكال قسوة عبر العالم ،اذ ان تعاقب موجات النزوح في البلد تعود الى ١٩٦٨ويعود تاريخ التهجير في العراق الى مزيج من عوامل العنف الداخلية والخارجية والتدخلات الخارجية وأسباب سياسية ودينيه (بشير ٢٠١٠ ، ٩٧).

المطلب الثاني : – الأسباب الخارجية المؤثره على الامن المجتمعي

ان التطورات في السياسية العالميه والنظام الدولي سواء في السياسة او الاقتصلد خلق جمله من العوامل التي أصبحت تهدد المفهوم الأمني للدول من خلال تهديد السياده والتدخل الداخلي في شؤون الدول مما يخلق العوامل مستقره للدول وتأثير على استقلالها وامنها الداخلي ومن هذه العوامل :-

أ- التدخل الخارجي / على الرغم من ان ميثاق الأمم المتحدة يرفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقاً لمبدأ السياده الا انه قد برزت أنواع من التدخل الخارجي بالشؤون الداخلية تحت ذرائع مختلفة تشمل التدخل الأمني على شكل المساعدات الانسانيه، الى جانت ظهور نوع من التدخل بدعوه مكافحه الإرهاب الذي تبنته الولايات المتحدة الامريكيه في العراق ، ولعل من نتائج التدخل في الشؤون الداخلية للدول تفكك المنظومة السياسية والامنية، فالعراق تحول الى دولة مفككه تنازعه الصراعات العرقيه والطائفية وضياع وحده الدولة الوطنيه والانفلات الأمني من خلال انفتاح حدوده وتحكم الجماعات المسلحه بتلك الحدود وهو ما ينذز يالخطر ليس على العراق فحسب وانما على جواره الإقليمي (حيدر ٢٠١٤ ، ٤٨)

ب- العولمه :- يعتبر المجال السياسي هو الأكثر حساسيه للمتغيرات التي فرضتها العولمه على اعتبار انه اكثر ارتباطاً بالتحولات الاقتصادية ، لاسيما ان زوال التصنيف السياسي السابق للنظام الدولي(منظومة الدول الاشتراكيه ،منظومة الدول الرأسمالية ،منظومة دول عدم الانحياز) اذ اصبح القلق يساور غالبيه الدول لاسيما دول الجنوب ومنها الدول العربيه ، والتي شعرت ان دولة لم تتمكن بعد مم النجاح في انشاء كياناتها الوطنيه بمعناها الوطني الحديث أي بناء الدولة بمؤسسأتها وابنيتها الوطنيه القادره على التحكم في الخلافات الداخلية العشائريه والدينيه والطائفية والقبليه ،التي تعبر عن مرحله ما قبل بروز الوطنيه حيث أصبحت هذه النزاعات تتزايد وتهدد كيان الدولة الوطنيه بأكملها (المعهد الملكي ٢٠١٦ ، ١٥) .

المطلب الثالث : – مستقبل الامن المجتمعي العراقي

بما ان التركيبة المجتمعية التي يتميز بها العراق قائمة على التنوع الطائفي والقومي والديني فلابد من تحقيق مبدأ التعايش كما فعلت المجتمعات الأخرى والعراق قد سعى في مسار تحقيق الاندماج الاجتماعي من خلال دستور ٢٠٠٥ حيث اكد في مادته الثالثة (ان العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب) وأشار الى حقوق الأقليات الدينية في المادة الثانية (يضمن الدستور العراقي الحفاظ على الهوية الدينية لاغلبية الشعب العراقي كما يضمن كافه الحقوق الدينية لجميع الافراد كالمسيحين والايزيدين والصابئة ولتعزيز الامن المجتمعي في العراق على الدولة مواجهة عده ملفات أهمها: (الشيب ٢٠١١ ، ٣٥)

١- الجماعات المتطرفة :ان اندحار داعش الإرهابي لا يعني ابد نهاية الارهاب والتنظيمات الارهابية خصوصاً ان الازمة السورية لازالت مستمرة ومن الممكن اعاده تشكيل جماعات ارهابيه في المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم.

٢- المجاميع الخارجة عن القانون :افرزت فتره الاحتلال الأمريكي وما رافقها من ضعف في الادارة للدولة من الناحية الامنية وما اعقبها من حروب على الإرهاب اعداد كبيره من المجاميع المسلحة الخارجة عن القانون تدعمها دول لتنفيذ مخططاتها في المنطقة

٣- شبكات التزوير :من المشاكل الخطيرة التي تعاني منها الدولة العراقية هي مشكله التزوير حيث تنشط العديد من شبكات التزوير الكبيرة او المجموعات الصغيرة او الافراد وتشمل عمليات التزوير تزوير الأوراق والكتب الرسمية وسندات العقارات والشهادات والعملات النقدية

٤- انتشار السلاح :ان انهيار الواقع الأمني في العراق دفع شرائح واسعه من المجتمع الى شراء السلاح للدفاع عن النفس وبسبب الحروب اصبح السلاح سلعه تباع على منصات التواصل الاجتماعي وهذا يمثل مشكله خطيره على الامن المجتمعي

٥- النزاعات العشائرية : وهي شكل من اشكال الصراع الذي تؤلف بين عشيرتان او اكثر يلجأ فيها طرف الى استعمال العنف المسلح ضد الطرف الاخر ويستمر لفتره زمنيه يستمر معها إيجاد حل ممكن للوصول الى السلم والواقع تن النزاع العشائري لا يرتبط بموضوعات النزاع العشائري نفسها انما يرتبط بمسببات مرجعيه عميقه تحملها الجماعات المتعارضة وتديم لديها هذا السلوك القائم على التناحر لعل اهم المشكلات الاجتماعية للنزاعات العشائرية تلك التي تتصل

بموضوعات القتل ونزاعات الملكية وغيرها من المشاكل الخلافية التي لا ينظمها قانون صريح وهذا ما يمثل عامل قلق للدولة وأجهزتها الامنية

٦- الامن الغذائي والدوائي :في ظل غياب الرقابه من قبل الوزارات المعنية بالامن الغذائي والدوائي وانتشار الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الرقابيه التابعة لتلك الوزارات نشطت في العراق شبكات تعمل على جعل العراق ساحه تجاريه لتوزيع واستهلاك المواد الغذائية الفاسدة او غير المطابقة لشروط الصحة والسلامة وهو ما يعد من الجرائم التي تضر بالمواطن والمجتمع .

الخاتمة

الامن المجتمعي ذا اهميه لكل دولة دون استثناء ويكسب الامن المجتمعي اهميه مضاعفه بالنسبة للعراق بسبب حجم التحديات التي يواجهها والتي تهدد وجودها واستمرارها بقاءه وطناً واحداً موحداً للجميع دون تقسيم وحروب ونزاعات بين طوائفه المتعدده ،ان الحفاظ على الامن الاجتماعي العراقي ليست مسؤولية الحكومة ومؤسساتها المختلفة فقط وانما تقع على كاهل جميع افراد المجتمع لتثبيت روح المواطنة الحقه(حقوق وواجبات) والمحافظة على النسيج الاجتماعي.

المصادر باللغة العربية : -

١- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .

٢- الايوبي ، محمد ياسر . *النظرية العامة للامن نحو علم اجتماع امني* . لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب .

٣- محمود ، احمد ابراهيم ٢٠٠١ . *الحروب الاهلية في إفريقيا* . القاهرة : مركز الدراسات السياسية .

٤- ربيع ، حامد ٢٠٠٤ . *نظرية الامن القومي العربي* . القاهرة : دار الموقف العربي.

٥- عبد الرزاق ، وسن ٢٠٠٣ . *اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي* . العراق : مكتبة حامد للنشر والتوزيع .

٦- الركابي ، عبيدة ١٩٨١ . " الاستثمار في الانسان و أهمية رأس المال البشري . *مجلة الاقتصادي*. عدد : ٢٢.

٧- القريشي ، محمد ٢٠١٠ . *علم اقتصاديات التنمية* . الاردن : اثراء للنشر والتوزيع .

٨- رمزي ، نبيل ١٩٨٨ . *الامن الاجتماعي وقضية الحرية* . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

٩- المالكي ، عيد علي٢٠١٤ . *المدخل الى الانثربولوجيا الاجتماعية* . الطبعة الاولى . العراق : دار نيبور للطباعة .

١٠- سعيد ، سعاد جبر ٢٠٠٨ . *القيم العالمية واثرها في السلوك الانساني*. الطبعة الاولى . الاردن : عالم الكتاب الحديث .

١١-عبد الفتاح ، محمد ٢٠٠٥ . *الاسس النظرية للامن المجتمعي* . الطبعة الاولى . بغداد : المكتب الجامعي .
١٢-عبد الحميد ، عبد اللطيف ٢٠٠٨ . *مقدمة في علم الاجتماع* . بغداد : الدار الجامعية .
١٣- الشيب ، كاظم ٢٠١١ . *المسألة الطائفية وتعدد الهويات في الدولة الواحدة* . بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر.
١٤- محمد ، عمارة ٢٠٠٢ . *الاسلام والامن المجتمعي* . القاهرة : دار المشرق .
١٥- حيدر، محمد ٢٠١٤ . " السيادة الدولية في تحولات العولمة " . *مجلة شؤون الاوسط*. بيروت.
١٦- المعهد الملكي للشؤون الدولية ٢٠٠٦ . *ايران وجيرانها والازمات الاقليمية* . القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية .
١٧- بشير ، هشام ٢٠١٠ . "الهجرة غير الشرعية الى اوروبا : اسبابها وتداعياتها وسبل مواجهاتها" . *مجلة السياسة الدولية* . القاهرة .

المصادر باللغة الانكليزية :-

1- The Constitution of the Republic of Iraq of 2005.
2- Al-Ayoubi, Muhammad Yasser.alnathrah alamah hol alamn teghah secloget alamn [*The general theory of security towards a security sociology*]. Lebanon: Modern Book Foundation.
3- Mahmoud, Ahmed Ibrahim 2001.alhorob alahleah fe afreca. [*Civil wars in Africa*]. Cairo: Center for Political Studies.
4- Rabie, Hamed 2004.nathrat alamn alqweme alarabe. [*Arab national security theory*]. Cairo: Dar Al-Mawqif Al-Arabi.
5- Abdel Razzaq, Wasan 2003. [*Highlights in human development and measuring the international poverty index*]. Iraq: Hamid Library for Publishing and Distribution.
6- Al-Rikabi, Obaida 1981.alesthmar fe alansan. “Investing in people and the importance of human capital.” *Al-Iqtisadi Magazine*. Issue: 22.
7- Al-Quraishi, Muhammad 2010.altatorat aleqtesadeah. [*Development economics*]. Jordan: Ithraa Publishing and Distribution.
8- Ramzi, Nabil 1988.alamn alegtemah wa qatheat alhoreah. [*Social security and the issue of freedom*]. Alexandria: University Knowledge House.
9- Al-Maliki, Eid Ali, 2014. Madkhal ela alegtemah. [*Introduction to social anthropology*]. First edition. Iraq: Niebuhr Printing House.
10- Saeed, Souad Jabr 2008. [*Universal values and their impact on human behavior*]. First edition. Jordan: The Modern Book World.
11- Abdel Fattah, Mohamed 2005.[*The theoretical foundations of societal security*]. First edition. Baghdad: University Office.
12- Abdel Hamid, Abdel Latif 2008.madkhal ela alsegolgy. [*Introduction to sociology*]. Baghdad: University House.
13- Al-Shaib, Kazem 2011. [*The sectarian issue and the multiplicity of identities in one country*]. Beirut: Dar Al-Tanweer for Printing and Publishing.

14- Muhammad, Amara 2002. Alesalm wa alman alegtemah.[*Islam and societal security*]. Cairo: Dar Al-Mashreq.
15- Haider, Muhammad 2014. "International sovereignty in the transformations of globalization." *Middle East Affairs Magazine*. Beirut.
16- Royal Institute of International Affairs 2006.eran wa geranha wa alazamt aleqlemeah. [*Iran, its neighbors, and regional crises*]. Cairo: International Center for Future and Strategic Studies.
17- Bashir, Hisham 2010.alhegrah ger alshreah ela aoroba alesabab wa alholol. "Illegal immigration to Europe: its causes, repercussions, and ways to confront it." *Journal of International Politics.* Cairo .